في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس بمطار صنعاء .. وزير النقل :

نستغرب إصدار أحكام مسبقة في حادثة الطائرة المنكوبة قبل ظهور نتائج التحقيق

نحتفظ بحقنا في مقاضاة الجهات التي تعمدت الإساءة إلى سمعة الشركة اليمنية

تاريخ الخطوط الجوية اليمنية ناصع البياض خصوصا في مجال السلامة

صنعاء / سبأ

استغرب وزير النقل خالد إبراهيم الوزير إصدار أحكام مسبقة بشأن حادثة الطائرة اليمنية المنكوبة قبالة سواحل موروني بحزر القمر الثلاثاء الماضي قبل ظهور نتائج التحقيق الجارية حالياً من قبل اللجان المشتركة اليمنية / الفرنسية / القمرية.

وأشار الوزير في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس بمطار صنعاء إلى أن ذلك يعد استباقاً لنتائج التحقيق وتفسيرا جائرا، كونه لا يمكن إصدار الحكم بخصوص مستوى الأداء الفني لليمنية ولأي طيران أخر في مجال السلامة قبل ظهور نتائج التحقيق ، وهذا وهو الإجراء الدولي المتبع في حالة وقوع حادثة لأي شركة من شركات الطيران في العالم .

وأكد أن وزارة النقل من خلال متابعتها لما تبثه وسائل الإعلام المختلفة تحتفظ بحقها في مقاضاة الجهات التي تتعمد الإساءة إلى سمعة الشركة الوطنية اليمنية حيث يظهر للعيان مدى الفارق الكبير بين تغطية تلك الوسائل لحوادث طيران أخرى وبين تغطيتها لحادثة طائرة الخطوط الجوية اليمنية.

واستعرض وزير النقل الإجراءات السريعة التي اتخذتها اليمن عقب وقوع الحادث بدءا من تشكيل لجنة عليا للمتابعة برئاسة وزير النقل وعضوية رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وعدد من المختصين وتشكيل فريق فني للتحقيق من كل من سلطة الطيران المدني والخطوط الجوية اليمنية، وكذا تجهيز مركز إعلامي متكامل لتلقي واستقبال الاستفسارات والرد عليها وإعلان البيانات الإعلامية على مدار الساعة لضمان وصول المعلومة أولاً فأول للجميع من مصادر حقيقية، بالإضافة إلى إرسال فريق دعم فني إضافي للمشاركة في أعمال التحقيق، وإرسال فريق من الغواصين التابعين للقوات الخاصة بمعداتهم للمشاركة في أعمال البحث والإنقاذ ضمن جهود مشتركة يمنية فرنسية أمريكية قمرية.

وحول إجراءات السلامة والتفتيش الدولي.. قال وزير النقل :

" أن الخطوط الجوية اليمنية تخضع لإجراءات تفتيش دوري على المستوى الوطني من قبل سلطة الطيران المدني اليمني وتخضع لتفتيش خارجي من قبل عدة جهات دولية كغيرها من الشركات ويأتي على رأس هذه الجهات الهيئة الأوروبية للسلامة التي تعتبر أعلى سلطة في أوروبا في مجال الرقابة والإشراف على سلامة وأمن الطيران المدني وهي تمارس هذه الصلاحيات على جميع الشركات ومؤسسات النقل الجوي العالمية بما في ذلك الشركات الأوروبية وليس فقط على الخطوط اليمنية".

وأضاف ": أن طيران اليمنية أسوة بشركات الطيران العالمية الأخرى التي تشغل إلى المطارات الأوروبية خضعت وتخضع للرقابة والتفتيش، كما أن سلطة الطيران المدني اليمنية تمارس الدور نفسه في المطارات اليمنية تجاه شركات الطيران العالمية، وفي حال ما ظهرت بعض الملاحظات على إحدى الطائرات التابعة لليمنية فأن الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد اليمنية باعتبارها السلطة المختصة تقوم بمراجعة الخطة التصحيحية لمعالجة أي ملاحظات حتى وإن كانت بسيطة جداً".

وتابع الوزير قائلا: " بالنسبة لما ذكر أن هناك ملاحظات على الطائرة المنكوبة قبل عامين فقد تم معالجتها في حينه وتم التأكد من قبل الهيئة الأوروبية أن تلك الملاحظات قد تم معالجتها ، كما تم اللقاء بالهيئة الأوروبية للسلامة " التابعة للاتحاد الأوروبي " عدة مرات كان آخرها في نوفمبر 2008 وتم تقديم شرح شامل وواضح بشأن الإجراءات التي تتم ويتم اتخاذها من قبل هيئة الطيران واليمنية لضمان أمن وسلامة الطائرات والركاب، وقوبلت تلك الإجراءات الصارمة المتخذة من سلطات الطيران المدني اليمني واليمنية بترحيب كبير من قبل الهيئة الأوروبية".

وذكر الوزير ان سلطة الطيران المدني تقوم وما تزال بتنفيذ برامج التفتيش المختلفة على مراكز الصيانة ، الساحة ، الطائرات ، المحطات الداخلية والخارجية وفقاً لبرامج التفتيش المعتمدة إضافة إلى التفتيش الاستثنائي والإضافي على شركات الخطوط اليمنية والعربية والأجنبية على حد سواء.

وأكد ان تاريخ الخطوط الجوية اليمنية طوال أربعة عقود من الزمن ناصع البياض خاصة سجلها في مجال السلامة ، ويندر ان تتوفر شركة طيران في العالم بسجل كهذا ، ناهيك عن ان كفاءة اليمنية من طيارين ومهندسين عالية جدا ويستعان بهم في العديد من شركات الطيران العالمية.

ولفت إلى ان اللجنة العليا لمتابعة حوادث الطيران المدني ولجانها الفرعية في حالة انعقاد مستمر ومتابعة دقيقة للإجراءات وسير العمل في التحقيقات والبحث والإنقاذ والمستجدات الأخرى المتعلقة بتحطم الطائرة اليمنية المنكوبة في كل من موروني وصنعاء وباريس " .

من ناحية آخرى أشاد وزير النقل خالد إبراهيم الوزير بالتعاون والتسهيلات التي تقدمها حكومة جزر القمر للفريق اليمني المشارك في عمليات البحث والانقاذ لركاب الطائرة اليمنية المنكوبة التي سقطت قبالة سواحل مورني، وبما في ذلك الفرق التي وصلت مؤخراً من الغواصين وفريق الدعم الفني.

وأطلع وزير النقل أمس خلال إتصال هاتفي مع نائب رئيس جمهورية جزر القمر المكلف بشؤون النقل والسياحة على سير اعمال البحث والإنقاذ وإجراءات التحقيق في حادث تحطم الطائرة اليمنية المنكوبة.

من جانبه أكد نائب رئيس جمهورية جزر القمر حرص بلاده على تقديم كامل الدعم والتعاون لتسهيل مهمة الفريق المشارك في أعمال البحث والإنقاذ والتحقيق.

فيما أكد وزير النقل خالد الوزير ان فرق الغوص تواصل أعمال البحث والإنقاذ بمشاركة الفريق اليمني بهدف إنتشال مزيد من الضحايا وحطام الطائرة المنكوبة".

وأضاف:" انه وصل مساء أمس الأول فريق من شركة التأمين المعنية بالطائرة المنكوبة وقد باشر عمله صباح أمس بمشاركة فريق من الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الذي قام عقب وقوع الحادث بالتحفظ على كافة الوثائق الفنية الخاصة بالطائرة المنكوبة وختمها بالشمع الأحمر ليتم فحص كافة الوثائق المتعلقة بها من قبل شركة التأمين واستكمال الإجراءات المطلوبة للتعويضات الناجمة عن الحادث".

على ذات الصعيد دعت اللجنة العليا لمتابعة حوادث الطيران وسائل الإعلام المختلفة إلى ضرورة تقصي الحقائق حول الطائرة المنكوبة إيرباص 310 التي تحطمت قبالة سواحل جزر القمر الثلاثاء الماضي .

وبينت اللجنة أنها قد أنشأت مركزا إعلاميا بمطار صنعاء الدولي بهدف توفير كافة المعلومات والمستجدات حول الطائرة وعمليات الإنقاذ التي يدلي بها متحدث رسمي ناطق باسم اللجنة من خلال مؤتمرات صحفية مستمرة تتناول المعلومات أولاً فأول .

وثمنت اللجنة حرص بعض وسائل الإعلام على تواصلها المستمر مع المركز الإعلامي وذلك من مطلق الحرص على استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية .

في لقاءات مع عدد من العاملين والمسافرين على الخطوط الجوية اليمنية:

الحادث لم يزعزع ثقتنا في ركوب طائرات الخطوط الجوية اليمنية وما حدث هو قضاء وقدر

كابتن الطائرة المنكوبة خالد حاجب من الطيارين الحريصين على السلامة ومشهود له بالكفاءة العالية

صنعاء / سبأ

أثار تحطم الطائرة الايرباص 310 التابعة للخطوط الجوية اليمنية قبالة سواحل جزر القمر لغطا كثيرا خلال الـ48 ساعة الماضية لاسيما من قبل بعض وسائل الإعلام الفرنسية التي حاولت إدخال هذا الحادث العرضي في دائرة التقصير في صيانة الطائرة من قبل شركة الخطوط الجوية اليمنية.

نستغرب من التهويل الإعلامي.. ونواصل سفرنا على اليمنية لمعرفتنا بحرصها على صيانة طائراتها

هذا الأمر دفع جهات الاختصاص في اليمن إلى التأكيد مرارا على أن هذا الحادث ناتج عن سوء الأحوال الجوية التي شهدتها جزر القمر خلال محاولة قائد الرحلة 626 الهبوط في مطار موروني في الساعات الأولى من فجر الثلاثاء الماضي الموافق 30 يونيو المنصرم والذي وصفته التقارير بأنها ليلة حالكة الظلام إضافة إلى سرعة الرياح التي فاقت الـ61 كم في الساعة ما اضطر برج مراقبة مطار موروني إلى أخطار كابتن الطائرة بأفضلية عدم الهبوط في ذلك الوقت.

ولعل من المصادفات أن يستقل الطائرة اليمنية ايرباص " 310 " التي يطلق عليها " المنيرة " المتجهة إلى موروني أمس الأول وتقل على متنها 114 راكبا منهم 87 توقفوا ترانزيت في مطار صنعاء الدولي، كانوا قادمين على الرحلة نفسها من باريس عبر رحلتها رقم /709/ .

المواطن القمري أحمد سعيد سالم دحلان أحد أبناء مدينة موروني ويعمل بالبنك الإسلامي بجدة وهو في وجهته إلى العاصمة القمرية (موروني) أمس الأول على متن الطائرة اليمنية ايرباص لأخذ العزاء في أقرب الناس إليه زوجته وأثنين من أولاده والذين قضوا نحبهم في حادث الطائرة الايرباص، وحسب قوله فأن ذلك لم يزعزع ثقته في ركوب طائرات الخطوط الجوية اليمنية معللا ذلك بأن ما حدث هو قضاء وقدر وأن كل نفس لا مفر لها من الموت إذا ما أتى أجله.

وقال " لقد أتيت من جدة وأنا في طريقي إلى موروني على متن الطائرة اليمنية التي أثق بها لأخذ العزاء في أسرتي التي فقدتها في حادث الطائرة التي أيقن انه قضاء وقدر وأنا مؤمن بقضاء الله وقدره وليس عندي أي اعتراض على حكمه، وأنا لست خائفا من ركوب هذه الطائرة مادامت هناك إجراءات تؤكد على سلامة الركاب وتأمين حياتهم".

الكابتن عبد الله خيران قائد الطائرة المنيرة في رحلتها التي توجهت إلى موروني نفس خط سير الطائرة المنكوبة أكد أن أول ما يقوم به كابتن الطائرة قبل مغادرتها أرض المطار هو التأكد من سلامتها وصلاحيتها للإقلاع من خلال التقارير الخاصة بالرحلة السابقة والمعدة من قبل الفنيين المختصين وكابتن الرحلة السابقة.

وقال " لو أن هناك واحد في المائة شك في عدم صلاحية الطائرة للطيران لما قبلت أنا أو غيري من الطيارين العاملين في الخطوط الجوية اليمنية الطيران كما أن للكابتن الحق في الامتناع عن الطيران إذا شعر أن هناك شيئا يدعوا للقلق أو الخوف لأي سبب من الأسباب".. لافتا إلى أن الكابتن خالد حاجب قائد الطائرة المنكوبة كان يعد من الطيارين الحريصين والدقيقين في التأكد من إجراءات الفحص والسلامة للطائرة قبل أن يغادر أرض المطار وأنه من الطيارين المشهود لهم بالكفاءة العالية في الطيران.

واعتبر أن ما حدث هو قضاء وقدر وأن حركة الخطوط الجوية اليمنية لم تتأثر بهذا الحادث لا سيما وأن مثل هذا الحادث قد يحدث في أي دولة من العالم ولأي شركة طيران حتى تلك الشركات الكبرى.

أما المضيفة أذيارتيه التي تعمل في الخطوط الجوية اليمنية منذ العام والنصف قالت بدورها إنها كانت خائفة بعد سماعها لأخبار تحطم الطائرة الايرباص لكن بعد مرور وقت قصير زال ذلك الخوف وذلك ليقينها بأن ما حدث هو قضاء وقدر .

علي محمد مواطن قمري مقيم في القاهرة قال من جانبه لقد أتيت من القاهرة على متن طائرة يمنية وأنا متوجه إلى جزر القمر على طائرة يمنية ولم أحس بوجود مشاكل.. معتبرا أن ما حدث للطائرة اليمنية المنكوبة هو قضاء وقدر .مبينا أنه سافر عدة مرات على الخطوط الجوية اليمنية.

أما المواطن الأردني ابو سلامه الذي فضل السفر على الطائرة اليمنية لرحلته إلى موروني يعتبر أن ما جرى ما هو إلا حادث عرضي وقضاء وقدر، وأن ما حصل لم يزعزع ثقته من أن يستقل طائرة اليمنية المتوجهة إلى مروني لأن إيمانه بالله كبير وأن الموت لا ينال الإنسان إلا وقد وفي أجله الذي قدره له المولى عز وجل.

فيما استغرب مواطنه الدكتور ابو بكر الفاعوري من التهويل الإعلامي حول حادثة طيران الخطوط الجوية اليمنية .. مؤكدا حرصه على السفر عبر خطوط اليمنية لمعرفته بحرص الشركة على صيانة طائراتها.

ويرجع تاريخ إنشاء شركة الخطوط الجوية اليمنية إلى عام 1949م عندما قامت الحكومة اليمنية بشراء طائرتين من طراز "داكوتا دي سي 3"، وقد استخدمت في نقل مسؤولي الحكومة اليمنية، ونقل البريد، وأحياناً كانت تستخدم في نقل رجال الأعمال بين المدن اليمنية الهامة.

وفي 4 أغسطس 1961 أنشئت الخطوط الجوية اليمنية، وبدأت نشاطها رسمياً عام 1962 باسم "خطوط طيران اليمن"، وخلال عام 1965 قامت الخطوط الجوية اليمنية بشراء أربع طائرات أخرى من نوع "داكوتا"، وسيرت رحلات إلى تعز والحديدة وبعض المحطات الإقليمية مثل جيبوتي وأسمرا، ثم أضافت رحلات داخلية جديدة إلى كل من البيضاء، مأرب وكمران، وتمت إعادة هيكلة الشركة بعد تأميمها وتغير اسمها إلى "الخطوط الجوية اليمنية" وذلك عام 1972، أما اسم "اليمنية" فقد اعتمد في 1 يوليو 1978 بعد إنشاء شركة الطيران الجديدة باشتراك كل من الحكومة اليمنية والحكومة السعودية، وتمتلك الحكومة اليمنية 51 في المائة من رأس مال الشركة بينما تمتلك الحكومة السعودية نسبة 49 بالمائة الباقية.